تداعيات الإضرابات على الواقع الاقتصادي في تونس

صديق الجلاصي

Seddik Jelassi

مواليد 6 نوفمبر 1994 بسوسة ، تونس

التكوين الأكاديمي :

2013 الشهادة الوطنية للبكالوريا شعبة علوم تقنية

2016 الاجازة في القانون الخاص

2019 ماجستير قانون مؤسسة و أعمال(كلية الحقوق و العلوم السياسية بسوسة)

المسار المهني :

2017-2018 : مستشار برلماني بمجلس نواب الشعب التونسي

2019 مستشار قانوني لاقليم الساحل بمنظمة الغرفة الفتية العالمية التونسية

المسار الجمعياتي :

2013 عضو بالغرفة الفتية العالمية سوسة جوهرة

2016 نائب رئيس للغرفة الفتية العالمية سوسة جوهرة

2017 رئيس الغرفة الفتية العالمية سوسة جوهرة

2018 نائب رئيس وطني للغرفة الفتية العالمية التونسية

2019 عضو مكتب تنفيذي المنظمة العربية للحوكمة و جودة التشريعات

2019 رئيس المنظمة العربية للنخب الشبابية

الملخص التنفيذي

تعيش تونس في السنوات الأخيرة ، على وقع أزمة اقتصادية ، تسببت في انهيار احتياطي العملة الصعبة ، التي تراجعت إلى حدود 2494 مليون دينار ، أي ما يعادل 32 يوم توريد سلع ، وفق ما أكد البنك المركزي في الاحصائيات الأخيرة في شهر سبتمبر الفارط .

وأكد البنك المركزي أن قيمة الدينار التونسي تراجعت إلى حدود 13% مقابل الأورو ، و6 .7% ، ما بين شهر يوليو تموز2017 وسنة 2018

كما أكد الأمين العام للاتحاد التونسي للشغل السيد نورالدين الطبوبي بأن الاتحاد يتواصل في تنفيذ اضرابات عامة في مختلف المنشآت والمؤسسات العمومية "بسبب تدهور القدرة الشرائية وغلاء الأسعار واستهداف القطاع العام بالبيع الكلي أو الجزئي

إضرابات يتوقع أن تتسبب في شلل تام في حركة مختلف المؤسسات العمومية والقطاعات الحيوية كالنقل والتعليم والصحة وكافة الوزارات والادارات المركزية والجهوية والمحلية والمؤسسات الخاضعة لأحكام القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية ، ستتعطل على إثره عجلة الإنتاج .

وقد شهدت البلاد سلسلة طويلة من الإضرابات في مختلف القطاعات العامة والخاصة تخللتها إضرابات عامة منذ 26 يناير 1978 إلى حدود الإضراب العام الأخير الذي نفذ في فبراير 2019

وفي هذا السياق يقول وزير الثقافة الأسبق وأستاذ علم الاجتماع بالجامعة التونسية ، مهدي مبروك في تصريح لمجلة "ميم" - أن الإضرابات التي تم تنفيذها ما قبل الثورة التونسية كانت جميعها تهدف إلى تحسين ظروف العمل والدفاع عن الحقوق الاجتماعية وتحسين القدرة الشرائية ، ولم تكن لها مطالب سياسية معلنة أو التدخل في الخيارات السياسات العمومية .

لكن بعد ثورة 14 يناير 2011 ، اكتست الإضرابات صبغة جديدة ، بثقافة جديدة وشعارات جديدة حيث باتت تتدخل بشكل مباشر في الخيارات السياسية والاقتصادية للحكومات ، وبات لها موقف من المديونية ومن صندوق النقد ومن الضرائب .

وبحسب وزارة الشؤون الاجتماعية فقد تراجعت وتيرة الإضرابات في القطاعين العام والخاص بنسبة 17% مقارنة بالثلاثة أشهر الأولى من سنة 2019 مقارنة بسنة 2018

وقد بلغ عدد الإضرابات القانونية خلال الثلاثة أشهر الأولى من العام الحالي ، وفق الاحصائيات التي أعلنت عنها وزارة الشؤون الاجتماعية ، في القطاعين الخاص والعام 119 إضرابا ، 89% منها في القطاع الخاص أي بمعدل 106 إضرابا

وأكدت وزارة الشؤون الاجتماعية أن نسبة الأيام الضائعة بسبب الإضرابات بلغت 32% مقارنة بالثلاثة أشهر الأولى لسنة 2019

وقد بلغت نسبة الإضرابات في القطاع الخاص حوالي 13% ، في حين بلغت نسبة الأيام الضائعة في هذا القطاع حوالي 46% مقارنة بالثلاثة أشهر الأولى من السنة الماضية .

ومن جهته ، سجل قطاع الوظيفة العمومية انخفاضا في عدد الإضرابات بنسبة 5 .31% خلال الثلاثة أشهر الاولى من سنة 2019 ، بحسب وزارة الشؤون الاجتماعية

ورغم أن الإضرابات والاحتجاجات الاجتماعية شهدت انخفاضا في ظل الهدنة الاجتماعية التي كان الاتحاد تعهد بها سابقا ، قبل اندلاع أزمة نداء تونس والمعركة على الشاهد التي اختار فيها الاتحاد العام التونسي للشغل الاصطفاف وراء المطالبين بالإطاحة به ، إلا أنها لا تزال مرتفعة ، في مشهد اقتصادي يشهد ركودا كبيرا وتراجعا في مستوى الإنتاجية .

وفي هذا الإطار كشف المعهد الوطني للإحصاء (مؤسسة حكومية) ، أن معدلات الإنتاج الصناعي بقطاع الصناعات المعملية تراجعت بنسبة 2 .1% ، خلال سنة 2018 .

وفسر المعهد الوطني للإحصاء سبب هذا التراجع إلى انخفاض معدل الإنتاج في قطاع المواد الكيميائية بنسبة 3 .10% ، مع تراجع قطاع المواد المنجمية غير المعدنية بنسبة 4,6% وتراجع إنتاج الفوسفاط إلى 53 .1 مليون طن في الثلاثة أشهر الاولى من العام الجاري ، مقارنة بحوالي 41 .2 مليون طن من الثلاثة أشهر الاولى من العام الماضي .

إنّ كل هذه الاحصائيات وإن حملت في مضمونها طابعا إيجابيا حول الانخفاض المتواصل في نسبة الاضرابات إلا أنها في نفس الوقت لا تكف عن إطلاق شرارات الإنذار بخطورة المرحلة القادمة من خلال ارتفاع نسبة المطالبة بتحسين ظروف العمل المسبب الرئيسي للإضرابات ، ارتفاع مرفوق بعدد من الأسئلة حول مدى امكانية حل هذه الأزمة في ظل عجز الدولة المتواصل من جهة وارتفاع الأسعار بوجه الفئات الشعبية التونسية من جهة أخرى من المتسبب في بلوغ الأمر إلى ما اشارت إليه الاحصائيات؟ الدولة أم الطرف النقابي؟ كلها اسئلة قد يجيبنا عنها الخبير الاقتصادي عبد الرحمان الهذيلي .

«إذا لم تتم الاستجابة لمطالب المضربين فإن شهر جانفي القادم سيكون ساخنا »

الخبير الاقتصادي عبد الرحمان الهذيلي

بالنظر إلى عدد الاضرابات وتوزيعها خاصة على القطاعات وبالنظر إلى عدد الأيام الضائعة إضافة إلى تصريح وزير المالية والذي قال إنّ تونس مهددة ببلوغ نسبة عجز بـ2 .4 % سنة 2020 إذا لم تجد الدولة حلولا عاجلة للوضع العام للبلاد ومع دعوة يوسف الشاهد العمال والموظفين إلى الكف عن الاضرابات التي أضعفت ميزانية الدولة كان لنا لقاء مع عبد الرحمان الهذيلي ، رئيس المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، للتطرق إلى أسباب بلوغ الاضرابات هذا العدد الكبير طيلة ثلاث سنوات بعيدا عن موقفي طرفي النزاع في هذه المسألة وهما الاتحاد العام التونسي للشغل والحكومات التونسية المتعاقبة على السلطة .

يعتبر عبد الرحمان الهذيلي أنّ تواصل الاضرابات منذ الثورة إلى الآن أمر عادي جدا إذا ما عدنا إلى طبيعة ذلك الحراك الاحتجاجي الذي عمّ تراب الجمهورية بين شهري ديسمبر 2010 ويناير 2011 والذي حسب رأيه كان يكتسي طابعا اجتماعيا من خلال الشعارات التي رفعت أو حتى من خلال العودة إلى المناطق الأولى التي تحركت والتي تعتبر من أكثر المناطق المهمشة في تونس بالأساس وحتى منذ 2008 (أحداث الحوض المنجمي) . لذلك اعتبر استمرار الاحتجاجات أمرا طبيعيا جدا لأن المطالب التي ثارت من أجلها الشريحة المفقّرة لم تتحقق مطالبها ولم تجد حتى خارطة طريق واضحة بالنسبة لها ولا آليات جدية لتحقيق مطالبها الاجتماعية البسيطة .

ومن المتوقع عودة الحركات الاحتجاجية بعد الانتخابات بقوة مادام لم يتم الاستجابة لهذه المطالب وتحديد ما هو ممكن تحقيقه لها الآن وما هو ممكن على المدى القريب أو المتوسط أو حتى البعيد . كما إنه إن لم تصعد إلى السلطة حكومة ذات بعد اجتماعي وتحمل أهدافا ذات عمق اجتماعي وتحمل خارطة طريق واضحة في مسائل التنمية الجهوية والتنمية بصفة أشمل والتشغيل وعديد المسائل الحارقة وما لم تكن تراعي المقدرة الشرائية المتدهورة للمواطن التونسي أيضا فإن هذه الانتخابات لن تكون محطة للاستقرار كما يروج لها الآن بل ستكون مجرد محطة سياسية مثلها مثل انتخابات أكتوبر 2011 .

وبالعودة إلى الحديث عن الاحصائيات والأرقام فإن كل هذه الأرقام هي مجرد حصيلة لسياسات خاطئة اتبعتها الحكومات المتعاقبة على السلطة بعد الثورة و كل هذه الحركات الاحتجاجية سببها الأول والأخير منوال التنمية الفاشل الذي واصلت الدولة العمل به حتى بعد الثورة والذي كان المتسبب الرئيسي في حراك 17 ديسمبر 2010-14 يناير 2011 وأنه وقبل السعي إلى طلب هدنة اجتماعية على المسؤولين في الدولة ضبط خطة عمل واضحة في المجالين الاقتصادي والمالي .

التوصيات موجهة إلى السادة :

- رئيس الحكومة التونسية .
- لجنة التشريع العام بمجلس نواب الشعب التونسي .
- الاتحاد العام التونسي للشغل .
- الاتحاد العام التونسي للصناعة و التجارة (منظمة الاعراف) .

التوصيات

1 سن تشريع (قانون أساسي) لمراجعة القانون المنظم للإضرابات .

2 الدعوة لانعقاد جلسات دورية بين الحكومة و الشركاء الاجتماعيين تتعهد فيها الحكومة بسن خريطة طريق تتعلق بالإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد التونسي مقابل المصادقة على هدنة اجتماعية يمنع فيها الإضرابات على مدى سنتين .

3 تنظيم آجال و إجراءات سير الإضرابات لتفادي تعطيل سير الحياة اليومية للمواطنين .

4 الاقتطاع في أجور المضربين و إحالتهم على المجالس التأديبية في حالة عدم احترامهم لآجال و إجراءات الإعلام .

5 منع الإضرابات في القطاعات التي تمس من الأمن الوطني و النظام العام و تسليط عقوبات جزائية في حق مرتكبيهم .

6 اعتماد تقنية التسخير المخولة لرئيس الحكومة حصرا لتفادي تعطيل سير المرافق الاقتصادية للدولة .

لائحة المراجع

- موقع الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة
- بيانات البنك المركزي التونسي
- التقرير السنوي لدائرة المحاسبات